

توجيهات حول تمويل الشركات لعمليات مبادرة EITI الوطنية

أوسلو، 1 فبراير 2014

Please note that this guidance refers to the 2013 Standard. In most cases, the requirements remain the same and the guidance valid.

توجيهات حول تمويل الشركات لعمليات مبادرة EITI الوطنية

1 توجيهات

قرر مجلس إدارة المبادرة في 1 فبراير 2014 إصدار التوجيهات التالية:

- ينبغي الترحيب بتمويل الشركات للعمليات الوطنية. ويمكن أن يشمل ذلك كلاً من التمويل من الشركات والتمويل من الكيانات المملوكة من قِبَل الشركات مثل المشاريع المشتركة، وكذلك من روابط الشركات. يمكن أن تكون المساهمات مالية أو عينية. وينبغي أخذ ما يلي بعين الاعتبار عند الموافقة على مساهمات من الشركات على المستوى الوطني:
- ينبغي ألا يعفي هذا التمويل من الشركات الحكومة من مسؤوليتها الأساسية في تمويل عملية المبادرة الوطنية. قد ترغب الشركات في جعل تقديم مساهماتها يعتمد على ما إذا كانت الحكومة ستفي بالتزاماتها فيما يتعلق بتمويل المبادرة؛
- قد يكون من أكثر أنواع الدعم ملائمةً المساهمات المالية لمرة واحدة أو قصيرة الأجل وكذلك المساهمات العينية التي تلبى احتياجات محددة، مثل الرحلات الميدانية والطباعة والخدمات اللوجستية؛
- يجب أن تتجنب الشركات تقديم تمويل إذا كان هناك خطر لوجود تضارب في المصالح - فعلياً أو مُتصوّر، أو لوضع الجهة المانحة في وضع متميز إزاء عملية المبادرة الوطنية أو مبادرة EITI عموماً؛
- ينبغي توفير التمويل بشفافية وجعل المعلومات عن حجم المساهمات المقدمة من الشركات، كلٌّ على حدة، متاحاً للجمهور؛
- ينبغي أن تتوافق الشركات مع هياكل المبادرة الوطنية على إجراءات تنظم كيف، وعلى يد من، ستتم إدارة تلك الأموال، وكيف سيتم حساب تلك الأموال وتدقيقها، أو أن تكون مقتنعة بأن الإجراءات الحالية كافية؛
- يجب أن تكون الشركات حرة في تقرير ما إذا كانت ستتمول عملية المبادرة أو لن تمولها. ينبغي تجنب أي فكرة تتضمن الإكراه، على سبيل المثال عن طريق فرض رسوم للمبادرة تدفعها الشركات؛
- يجب تقاسم المساهمات بالتساوي بين الشركات قدر الإمكان من أجل تجنب احتكار شركة واحدة لعملية المبادرة، أو أن يُنظر إليها على أنها تقوم بذلك. قد تتناسب المساهمات مع حجم عمليات الشركة في البلد. في الحالات التي تهيمن فيها شركة واحدة أو اتحاد شركات واحد على قطاع الصناعات الإستخراجية في بلد ما، لا يُشجع الحصول على تمويل من الشركات في هذه الحالة؛
- يُشجع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني على الاستفادة من آليات تمويل الشركات للهيكل الدولية للمبادرة في إنشاء الآليات الخاصة بهم.

2 خلفية

في اجتماعها الحادي والعشرين والذي عُقد في لوساكا في 25-26 أكتوبر 2012، طلب مجلس إدارة المبادرة من لجنة الحوكمة تطوير مسودة بالتوجيهات بشأن الحالات التي تطلب فيها الحكومات أو مجالس أصحاب المصلحة في البلدان التي تنفذ المبادرة تبرعات مالية أو عينية من الشركات العاملة في البلاد.

وقد طلبت الشركات وغيرها من أصحاب المصلحة التوجيهات بشأن ما إذا كانت مساهمات الشركات في عمليات المبادرة الوطنية مناسبة أم لا.

حتى الآن، تلقى بلد واحد فقط من بين البلدان التي تنفذ المبادرة، وهو جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمويلاً من الشركات على نطاق كبير وطويل الأمد. تعتمد التوصيات المقدمة هنا على الدروس المستفادة من هذه التجربة وتجارب غيره من البلدان، وعلى آليات التمويل للإدارة الدولية للمبادرة، وعلى المبادئ العامة للتمويل.

3 دعم الشركات للإدارة الدولية للمبادرة

شجعت الأمانة الدولية للمبادرة للبلدان التي تنفذ المبادرة وتنتظر في تمويل الشركات لعملية المبادرة لديها على الاستفادة من النموذج المجرب والمختبر لتمويل الشركات للهيكل الدولية للمبادرة.

تتناول المادتان 18 و 19 من النظام الأساسي للمبادرة موضوع تمويل رابطة المبادرة (الإدارة الدولية). ويمكن للبلدان التي تنفذ المبادرة الاستفادة بهاتين المادتين:

المادة 18 التمويل

(1) رابطة المبادرة هي رابطة غير ربحية. تأتي أموالها من مساهمات طوعية من أعضاء المبادرة ومُنح من جهات مانحة ثنائية أو متعددة الأطراف، ومؤسسات مالية دولية، وغيرها من الوكالات والمنظمات والجهات.

(2) قد تعمل رابطة المبادرة أيضاً من خلال التبرعات الطوعية العينية.

المادة 19 الحسابات والمدفوعات وإدارة صندوق المبادرة

(1) لرابطة المبادرة حساب مصرفي مستقل مسجل باسمها، هو "حساب إدارة مبادرة EITI الدولية". ويجوز لمجلس إدارة المبادرة اختيار اثنين أو أكثر من أعضائه ليكون لهم حق التوقيع نيابةً عنه، حيث يكفي توقيع أي اثنين منهم معاً. يمكن استخدام حساب إدارة مبادرة EITI الدولية لأي نشاط يقع في إطار أهداف رابطة المبادرة وخطط العمل التي وافق عليها مجلس إدارة المبادرة. ويمكن إنفاق تلك الأموال لتغطية تكاليف الحوكمة والإدارة، والأنشطة الخاصة بكل بلد على حدة، والأنشطة التي تغطي عدة بلاد.

(2) يقوم مجلس إدارة المبادرة بتعيين مدقق حسابات خارجي مستقل لمراجعة حساب إدارة مبادرة EITI الدولية سنوياً وتقديم تقرير مراجعة الحسابات مكتوباً إلى المجلس. سيقوم مجلس إدارة المبادرة بوضع الترتيبات الخاصة بالإبلاغ وتدقيق الحسابات فيما يتعلق بحساب إدارة مبادرة EITI الدولية، والتي ستبين بالتفصيل في قواعد وإجراءات التشغيل التكميلية لرابطة المبادرة.

بعد خصم المساهمة الخاصة من الحكومة النرويجية، يتألف ما يقرب من نصف التمويل للأمانة الدولية للمبادرة من مساهمات من الشركات الداعمة، والنصف الآخر من مساهمات الدول والمنظمات الداعمة. معظم الشركات السبعين التي تدعم المبادرة حالياً تقدم مدفوعات طوعية سنوية، إما مباشرة أو من خلال الهيئة الممثلة لصناعتها (مثلاً المجلس الدولي للتعدين والمعادن ICMM). تُشجع الشركات الاستخراجية بقيمة سوقية أكبر من 10 بليون دولار أمريكي على تقديم مساهمة طوعية سنوية قدرها 60 ألف دولار أمريكي (للقيمة السوقية بين 5 بليون و 10 بليون دولار أمريكي: مساهمة سنوية قدرها 35 ألف دولار أمريكي، وللقيمة السوقية أقل من 5 بليون دولار أمريكي: مساهمة سنوية قدرها 10 ألف دولار أمريكي). يمكن أن تسهم الشركات غير الاستخراجية بمبلغ 5 ألف دولار أمريكي سنوياً.

4 دعم الشركات لعمليات المبادرة الوطنية

ضمن البلدان التي تنفذ المبادرة، حتى الآن طلبت فقط جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا من الشركات المساهمة في تمويل عمليات المبادرة الوطنية.

قامت الأمانة الفنية للمبادرة في **جمهورية الكونغو الديمقراطية** بالدعوة لجمع الأموال من الشركات الكبرى التي شاركت في عملية الإبلاغ في نطاق المبادرة عام 2012. كان الدافع المباشر لتلك الدعوة للمساهمة هو نقص التمويل لعملية المبادرة من كل من الحكومة والمانحين في ذلك الوقت (2011/2012). تشاورت الأمانة الفنية مع الأمانة الدولية للمبادرة قبل الشروع في جمع الأموال. دعت المبادرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية غالبية الشركات العاملة في قطاعي النفط والتعدين في البلد إلى تقديم مساهمات بنفس المبلغ، بناءً على توصية بتجنب سيطرة شركة واحدة، مما قد يؤدي إلى احتكارها للمبادرة. يعرض موقع المبادرة بجمهورية الكونغو الديمقراطية بشفافية بيانات الالتزام بالمساهمات والتي قدمتها الشركات (<http://www.itierdc.org>). أوضحت الأمانة الدولية للمبادرة أنه من المهم وجود قواعد واضحة حول كيفية إدارة تلك الأموال وعلى يد من سيتم ذلك. وضعت الأمانة الوطنية للمبادرة إجراءات مفصلة لإدارة الأموال (يمكن الحصول عليها من الأمانة الدولية للمبادرة). ومع ذلك، يبدو أن اللجنة التنفيذية للمبادرة بجمهورية الكونغو الديمقراطية لم تضعها موضع التنفيذ. اشتكى بعض أصحاب المصلحة من أنه من الصعب استيعاب وتتبع الكيفية التي تم بها إدارة وإنفاق مساهمات الشركات.

طلبت **غينيا** تمويلاً من الشركات في 2011/2012، ولكن الدعوة للتمويل لم يتم إعدادها أو شرحها جيداً، ولم تقم أي شركات بالمساهمة.

في البلدان أخرى، لم تموّل الشركات عملية المبادرة بشكل رسمي، ولكنها قدمت مساهمات مالية عينية أو لمرة واحدة. على سبيل المثال، في **جمهورية الكونغو**، نظمت الشركات لأعضاء اللجنة التنفيذية للمبادرة زيارات لمنصات استخراج النفط ومكاتب المحاسبة، كما موّلت طباعة مواد لنشر المبادرة.

5 المتابعة

يلتزم مجلس إدارة المبادرة بمراجعة هذه التوجيهات بحلول فبراير عام 2016.

1 Background

At its 21st meeting in Lusaka on 25-26 October 2012, the EITI Board requested the Governance Committee to develop draft guidance for cases where governments or multi-stakeholder groups from EITI Implementing Countries request financial or in-kind contributions of companies operating in the country.

Companies and other stakeholders have sought guidance whether corporate contributions to national EITI processes are appropriate.

Only one EITI Implementing Country, the Democratic Republic of Congo, has so far received corporate funding on a large and long-term basis. The recommendations made here draw on lessons from this and other country experiences, on the funding mechanisms for the EITI international management, and on general funding principles.

2 Corporate support to the EITI international management

The EITI International Secretariat has encouraged EITI Implementing Countries considering corporate funding for their EITI process to draw on the accepted and tried-and-tested example of corporate funding for the EITI international structures.

Funding of the EITI Association (international management) is specified in Articles 18 and 19 of its Articles of Association. These can be drawn on by EITI Implementing Countries:

ARTICLE 18 FUNDING

- 1) The EITI Association is a non-profit association. Its funds consist of voluntary contributions from EITI Members and grants from bilateral and multilateral donors, international financial institutions and other agencies, organisations and entities.
- 2) The EITI Association may also operate through voluntary contributions in kind.

ARTICLE 19 EITI ACCOUNTS, FUND MANAGEMENT AND PAYMENTS

- 1) The EITI Association holds a separate bank account in its own name, the "EITI International Management Account". The EITI Board may elect two or several Board Members to carry the right of signature, of which any two can sign jointly. The EITI International Management Account can be used for any activity falling within the objectives of the EITI Association and the work plans approved by the EITI Board. The funds may be applied to administration and governance costs, country-specific activities and multi-country activities.
- 2) The EITI Board shall appoint an external, independent auditor to annually audit the EITI International Management Account, and to present a written audit report to the EITI Board. The EITI Board shall develop reporting and auditing arrangements with respect to the EITI International Management Account which shall be set forth in the supplementary operating rules and procedures of the EITI Association.

After taking out the special contribution from the Norwegian government, about half of the funding for the EITI International Secretariat is made up of contributions from the supporting companies, the other half from contributions by supporting countries and organisations. Most of the currently 70 supporting companies make annual voluntary payments either directly or through their industry body (i.e. the ICMM). Extractive companies with a market capitalization of over above US \$10bn are encouraged to make an annual voluntary contribution of \$60,000 (market capitalisation between US \$5bn and \$10bn: \$35,000; and market capitalisation below US \$5bn: \$10,000 per annum). Non-extractive companies may contribute 5,000 per year.

3 Corporate support to national EITI processes

In EITI Implementing Countries, only DRC and Guinea have so far asked companies to co-finance their national EITI processes.

The technical secretariat in the **DR Congo** raised funds among the major companies reporting under the EITI in 2012. The immediate motivation to call for funding was a lack of both government and donor funding for the EITI process at the time (2011/12). The technical secretariat consulted the EITI International Secretariat before fund-raising started. EITI DRC invited the majority of companies operating in the DRC's oil and mining sectors to make contributions of the same amount, following the recommendation that no single company dominate and potentially create a monopoly. EITI DRC's website transparently features the statements of commitment (<http://www.itierdc.org/>). The EITI International Secretariat conveyed that it was important that there were clear rules for how the money was managed and by whom. The national secretariat developed in-depth management procedures for the funds (available from the EITI International Secretariat). However, it appears that the EITI DRC Executive Committee never adopted them. Some stakeholders complained that it was difficult to understand and trace how company contributions were managed and spent.

Guinea invited company funding in 2011/12, but the invitation was not thoroughly prepared and explained and no companies contributed.

In **other countries**, companies have not formally funded the EITI process, but have made in-kind or one-off financial contributions. For example, in the **Republic of Congo**, companies organised visits to their oil platforms and accounting offices for EITI Executive Committee members, and financed the printing of EITI dissemination materials.

4 Follow-up

The EITI Board is committed to review this guidance by February 2016.